الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/50/SC.2/L.2
17 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخمسون

جنيف، ٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا أداء أفريقيا التجاري

مشروع استنتاجات متفق عليها

١- استعرض المجلس التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد وعنوانه "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قضايا في أداء أفريقيا التجاري"، وإثر ذلك الاستعراض:

٢- نوه المجلس بأن التجارة باتت تشكل نصيباً متزايداً من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا. غير أن مما يدعو إلى القلق أن نصيب أفريقيا في التجارة الدولية قد هبط هبوطاً ملحوظاً في السنوات العشرين الماضية، نسبته ٢ في المائة من التجارة العالمية. كما تناقص نصيبها في الصادرات من السلع الأساسية التي كان لها فيها عادة ميزة نسبية.

٣- وأقـــر بأنه، كيما تستفيد البلدان الأفريقية استفادة تامة من التجارة - التي تشكل في كثير من الحالات المصـــدر الخارجي الأكثر أهمية، مأخوذاً بمفرده، من مصادر التمويل الإنمائي - يلزم إرساء مؤسسات وسياسات مناســـبة وتعزيزها؛ وبأن زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وصياغة برامج هادفة ومستدامة التمويل للمساعدة التقنية وبناء القدرات، هما أمران يؤديان أيضاً دورين هامين في هذا السياق.

٤- وشجع البلدان الأفريقية على مواصلة جهودها في سبيل تعزيز السلم والاستقرار وترسيخ إطارها الاقتصادي والقانوني، وهما عاملان جوهريان من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية.

٥- ورأى أن اعتماد كثير من البلدان الأفريقية على السلع الأساسية وعدم قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية والتصديرية، فضلاً عن الهبوط المطَّرد في معظم السلع الأساسية التي تصدِّرها أفريقيا، كانت من بين أسباب ضعف هذا الأداء. وهكذا، تكبدت أفريقيا خسائر هامة في معدلات التبادل التجاري، كان لها أثر مباشر في الادخار والاستثمار الوطنيين وفي ديونها الخارجية. ونوه بأن المنتجين الأفريقيين ما زالوا في أسفل السلسلة القيمية لصادراتهم، في حين أن التجار والمصَنِّعين وتجار التجزئة هم عادة من يستأثرون بالجزء الرئيسي من القيمة.

٦- ونوه بأن الهبوط في أسعار السلع الأساسية يعزى إلى إفراط هيكلي في العرض، إما بسبب زيادة الإنتاج كفاءةً ودخول جهات جديدة إلى السوق أو بسبب الإعانات الزراعية. وفي هذا الشأن، فإن تخفيض الإعانات الزراعية، وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وإزالتها، وتصاعد التعريفات، فضلاً عن التصدي للحواجز غير التعريفية واتخاذ تدابير لحماية التجارة، هي أمور تشكل جزءاً من مفاوضات ما بعد مؤتمر الدوحة المستمرة، كما تشكل عنصراً أساسياً من أجل زيادة الصادرات الأفريقية.

٧- ورحب بزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، هذه الزيادة التي تتيحها مبادرات كمبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، وقانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وغيرها من مخططات إتاحة الوصول إلى الأسواق بشروط تفضيلية؛ ونوه بالزيادة في الصادرات إلى تلك الأسواق. غير أنه يمكن زيادة المنافع المتأتية من تلك المخططات عن طريق التصدي لمسائل مثل قواعد المنشأ، والتدابير الصحية والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، والطاقة الإنتاجية.

٨- واتفق على أن قدرة المنتجين الأفارقة على الاحتفاظ بنصيبهم في الأسواق وزيادته وعلى التدرُّج إلى الأعلى في السلسلة القيمية ينبغي زيادتها من خلال تدابير كتقديم خدمات الإرشاد وتوفير المدخلات الزراعية والنقل والمعلومات السوقية، ومراقبة الجودة، وتقديم المساعدة للمزارعين. وفي هذا الشأن، شجع المجلس على تخطيط وتقديم المساعدة التقنية المناسبة تحقيقاً للأهداف المذكورة أعلاه.

٩- وأقر بما لتجارة السلع الأساسية من أهمية حاسمة من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الشأن، دعا المجلس إلى دعم الجهود والمبادرات والأنشطة الرامية إلى تنمية القدرة الإنتاجية للبلدان الأفريقية ورفع مستواها، وزيادة حصائل صادرات هذه البلدان، والتكيف مع التَقَلُّب في أسعار السلع الأساسية.

١٠- وأقر بأن ثمة إمكانات هامة للإبداع والترويج الأفضل للسلع الأساسية ذات الأهمية التفضيلية لأفريقيا، بما في ذلك الصادرات غير التقليدية، ودعا إلى دعم الخبرات وتبادلها في هذا المجال.

١١- ونـــوه بأنـــه يمكـــن النظر في اتخاذ تدابير رامية إلى مواجهة ما يطرحه تقلب أسعار السلع الأساسية من تحديات.

١٢- ورحـــب بما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في سبيل تدعيم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية عملاً بـــبرنامج التكامل المحدد في معاهدة أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وأقر بالمنفعة الكبيرة التي يمكن جنيها من التجارة الأقاليمية وإنشاء مجموعات اقتصادية أوسع نطاقاً. كما أقر بأن ثمة فرصاً أكبر للتعاون الأقالـــيمي. وطلـــب إلى الأونكـــتاد أن يعمد، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، إلى إجراء مزيد من الدراسات عن التجارة الأقاليمية في أفريقيا بغية تحديد إمكانات زيادة توسيعها.

١٣- ورأى أن الدعم من جانب المجتمع الدولي هو أمر مطلوب تكميلاً لما تبذله البلدان الأفريقية من جهود، في سياق الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، في سبيل تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تطبيقاً أفضل وتوفير موارد إضافية من القطاعين العام والخاص من أجل سد الهوة الاستثمارية.

١٤- واتفق على أنه ينبغي للأونكتاد، في نطاق الولاية المسندة إليه، أن يواصل دعم البلدان الأفريقية في السعي إلى بلوغ أهداف وغايات الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وإلى إعداد دراسات تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة المتعلقة بتنمية أفريقيا.

- - - - -